الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الإثنين
١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد كوكان (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير

(أ) حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/48/SR.9
5 January 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/48/18 و A/48/76-S/25230، A/48/81، A/48/118، A/48/291-S/26242، A/48/423، A/48/438، A/48/439)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير

(أ) حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/48/94، A/48/207، A/48/211، A/48/307، A/48/330، A/48/357، A/48/384، A/48/385)

١ - السيدة حسن (مصر): قالت إن الإيمان بالكرامة وبقيمة الانسان وكذلك احترام الحقوق والحريات الفردية دون تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين تعد من المبادئ الأساسية التي يستند اليها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومجموع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة العنصرية والقضاء على التمييز العنصري. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد حققت خلال عمرها البالغ ٥٠ عاما أوجه تقدم هامة في تطبيق هذه المبادئ النبيلة فإنه ما زال أمامها الكثير الواجب عمله في هذا المجال. وفي هذا الصدد فإن الوفد المصري على يقين بأن العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وبرنامج العمل الذي اقترح لهذا العقد سوف يستكملان النتائج الهامة التي أحرزت خلال العقدين الأولين.

٢ - وفضلا عن ذلك وفيما يتعلق باعلان فيينا الصادر عقب المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان والذي يؤكد على ضرورة القضاء على العنصرية والتمييز العنصري بجميع أشكالهما التقليدية أو المعاصرة، قالت إن وفدها يشعر بالارتياح لأن لجنة حقوق الانسان قد عينت مقررا خاصا كُلف بدراسة أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المرتبط بها وقالت إنها تحرص على التأكيد على ضرورة تنسيق أعمال هذا المقرر مع أعمال لجنة القضاء على التمييز العنصري. وقالت أيضا إنها تشيد بقرارات الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري والمتعلقة بتعديل نص الاتفاقية بما يسمح بتمويل هذه اللجنة عن طريق اعتمادات من ميزانية الأمم المتحدة، وترى أن هذا المسعى من شأنه أن يؤدي الى تحسين فعالية اللجنة المشار اليها.

٣ - وقالت إن التطور الذي شهدته مؤخرا الحالة في جنوب افريقيا يدعو الى التفاؤل، وفي هذا الصدد فإن مصر تؤيد عملية المشاورات الجارية والرامية الى وضع قواعد لمجتمع ديمقراطي غير عنصري في هذا البلد. وفضلا عن ذلك فإن وفد مصر يشيد بأن الأطراف قد توصلوا الى انشاء مجلس وطني انتقالي، وقالت إنها تأمل أن تؤدي العملية التاريخية الجارية حاليا الى انتخابات في نيسان/أبريل ١٩٩٤ على النحو المقرر.

(السيدة حسن، مصر)

٤ - ثم ذكّرت السيدة حسن بأن البوسنة والهرسك ضحية لممارسات عنصرية جديدة مثل عمليات طرد السكان وانتهاك أعراض آلاف النساء المسلمات واحتجاز آلاف الرجال في معسكرات للأسرى وكلها إجراءات تهدف باسم الشعار السياسي الدنئ "التطهير الإثني" الى اخلاء الأرض من سكانها الأصليين. وقالت إن وفد مصر يؤكد ضرورة أن يتوصل المجتمع الدولي الى حل لهذه الأزمة ويتحد ضد العدوان، عن طريق استخدام جميع الوسائل المأذون بها في ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن وفدها يحرص على تأكيد هذه النقطة عليها لأن قواعد المساواة الدولية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي يجب أن تطبق بشكل موحد في جميع مناطق العالم.

٥ - لقد رأت مصر دائما أن حق تقرير المصير حق أساسي بالنسبة لجميع شعوب العالم، اعترف به وكرسه ميثاق الأمم المتحدة وكذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك فقد أيدت مصر دائما منذ انشاء الأمم المتحدة الجهود التي بذلتها المنظمة حتى تحصل الشعوب المقهورة على حق تقرير المصير وعلى الاستقلال.

٦ - وقالت إن وفد مصر يشيد بالعمل الضخم الذي انجز في منطقة الشرق الأوسط عندما أبرمت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقا بالاعتراف المتبادل وارساء أسس الحكم الذاتي الفلسطيني. ومن المهم أن يؤيد المجتمع الدولي هذه المبادرات الرامية الى تحقيق السلم ويتيح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة مساعدة كافية تعوضه عن معاناة السنوات الطويلة التي تحملها تحت وطأة الاحتلال وتسمح له بانشاء مؤسساته الوطنية الخاصة به.

٧ - وأكدت مرة أخرى أن هذه الخطوة الجديدة سوف تسمح للشعب الفلطسيني فيما بعد بممارسة حقه في تقرير المصير كاملا. وقالت إن الوفد المصري يدعو جميع الدول الأعضاء الى تأييد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي الأخير الذي يعد بمثابة اعلان نوايا ويحتاج الى إطار من السلم يضم منطقة الشرق الأوسط بأسرها على أساس العدالة وعلى أساس مبدأ "الأرض مقابل السلم".

٨ - السيد بارشيكوف (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار البند ١٠٧ فقال إن الهدف الأساسي من العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري قد تحقق نظرا لأن عملية القضاء على الفصل العنصري قد انتهت في جنوب افريقيا كما تؤكد ذلك الأحداث الأخيرة التي شهدها هذا البلد ولأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت إلغاء الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا، بيد أن العنصرية مازالت موجودة بل وتزداد حدة في بعض مناطق وبلدان العالم وهذا الأمر يتطلب من المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لمكافحة

(السيد بارشيكوف، الاتحاد الروسي)

جميع جوانب العنصرية وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب التي تروح ضحيتها الجماعات الضعيفة مثل الأقليات الوطنية والعمال المهاجرين والسكان الأصليين واللاجئين.

٩ - وقال إن الوفد الروسي يسترعي الانتباه في هذا الصدد الى تقرير الأمين العام (A/48/423) الذي يتضمن مشروع برنامج عمل للعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وقال إن وفده يرى أيضا تعديل عنوان العقد ويوافق على الاقتراح بإعلان عقد لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الاثني.

١٠ - وقال إن الأمم المتحدة يجب أن تنسق في إطار العقد جهودها التشريعية والإدارية والقانونية على المستويين الاقليمي والوطني. إن وفد روسيا يشير في هذا الصدد الى الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما مؤخرا مجلس أوروبا لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب ومناهضة السامية والتعصب.

١١ - وقال إن بلده يعلق أهمية خاصة على حقوق الأقليات وهي الحقوق التي ركز عليها بخاصة المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المعقود في فيينا. وقال إن لجنة حقوق الإنسان يتعين عليها في نظره أن تدرس كيفية تعزيز الحقوق المنصوص عليها في الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين الى الأقليات الوطنية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية والدفاع عنها. ويجب أيضا في نظر الوفد الروسي الاهتمام في أسرع وقت ممكن بمسألة إنشاء منصب المقرر الخاص في لجنة حقوق الإنسان المكلف بدراسة المسائل المعنية بحقوق الأشخاص المنتمين الى الأقليات الوطنية أو غيرها. وقال إن من المستصوب التوصل الى اعتماد اتفاقية للأمم المتحدة تعنى بحماية حقوق الأقليات وضمانها.

١٢ - وانتقل الى الفقرة (أ) من البند ١٠٨ فقال إن وفده يرى نتيجة لعملية التجديد الوطنية وإقرار أو إعادة إقرار السيادة أن مشكلة حق الشعوب في تقرير المصير ما زالت تتسم بنفس الحدة. وإذا كان تقرير المصير هو أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي فإنه لم يتم بعد حتى الآن تحديد موضوع هذا القانون رغم ضرورته بالنسبة للمجتمع الدولي كيما يتسنى له التوصل الى حل المنازعات الدولية. إن هذه المسألة قد تواجه في المستقبل عددا من البلدان الأخرى التي رسمت حدودها بطريقة مصطنعة بعد إنهاء الاستعمار. ويجب التوصل الى صيغة مرنة تستبعد مبدئيا احتمال اللجوء الى القوة المسلحة. ومن المهم إيجاد الوسيلة اللازمة لتنسيق مبادئ السلامة الاقليمية للدول وتقرير مصير الشعوب. ويجب أن يفهم جيدا أن تقرير المصير لا يعني تلقائيا تقسيم الدول وإنشاء دول مستقلة جديدة كما أنه لا يعني الإنعزالية أو الانفصالية الإثنية. إن إعلان عام ١٩٧٠ المتعلق بمبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالعلاقات الودية والتعاون

(السيد بارشيكوف، الاتحاد الروسي)

بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ينص على أن الحق في تقرير المصير لا يجب أن يفسر على أنه يسمح بعمل مهما كان من شأنه أن يهدد كليا أو جزئيا السلامة الاقليمية أو الوحدة السياسية لأية دولة ذات سيادة ومستقلة أو يشجع هذا العمل. ولذلك فإن من غير الممكن قبول أعمال الدول التي تعلن تمسكها بمبدأ تقرير المصير وتضطلع بأعمال تخريب ضد الدول ذات السيادة وتؤيد علنا الجماعات المسلحة التي تدعو الى الانفصال والتعصب الديني.

١٣ - وقال إن الوفد الروسي قد أعرب في دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين عن رأي مؤداه أن الاستقلال الذاتي الحقيقي قد يكون هو الصيغة المثلى لأنه يسمح بضمان حقوق الشعوب الصغيرة والأقليات الوطنية في تقرير المصير دون الاضرار بمبدأ السلامة الاقليمية للدولة. إن الوفد الروسي يرى في هذا الصدد أن المبادرة التي اضطلعت بها لختنشتاين والتي سيجري النظر فيها فيما بعد تعد مبادرة مناسبة ومفيدة.

١٤ - السيد تاكور (الهند): بدأ بالاشارة الى جائزة نوبل للسلام التي منحت لنيلسون مانديلا والرئيس دي كليرك وقال إنهما عملا معا لاجراء التغيير في جنوب افريقيا. إن هذا الحدث يكرس الطابع المستمر لعملية اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية. ومضى قائلا إن بلده يشعر بالفخر بشكل خاص لهذا التقدم المحرز لأنه كان أحد البلدان التي بدأت من منصة الأمم المتحدة بالتنديد بالفصل العنصري. إن الاتفاق الخاص بإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي في جنوب افريقيا وإجراء الانتخابات الأولى غير العنصرية في نيسان/ابريل ١٩٩٤ يعد حدثا تاريخيا. إن شعب جنوب افريقيا سوف يتمكن للمرة الأولى من ممارسة حقه في انتخاب حكومته دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو العنصر. وقال إن إلغاء الجزاءات الاقتصادية وإعادة العلاقات الدولية من شأنهما أن يسهما في وضع هذا البلد على طريق الاستقرار والتقدم الاقتصادي بعد إلغاء الفصل العنصري.

١٥ - وقال إن هذه الأسباب كلها تدعو الى الارتياح ولكن علينا ألا نتغاضى عن ظهور أشكال جديدة من العنصرية في أماكن أخرى من العالم كما يدل على ذلك تقرير لجنة القضاء على التمييز العنصري (A/48/18) التي تشترك الهند في عضويتها. إن توصيات هذه اللجنة تستحق اهتمام الجمعية العامة.

١٦ - وتكلم بعد ذلك عن البند ١٠٨ من جدول الأعمال فذكّر بأن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان الذي عقد مؤخرا في فيينا قد نظر في هذه المسألة بصورة شاملة. وأشار الى تعريف تقرير المصير الوارد في إعلان فيينا وأكد أن الاعتراف بهذا الحق "لا يجب أن يفسر بوصفه ترخيصا أو تشجيعا لأي

(السيد تاكور، الهند)

إجراء من شأنه أن يؤدي بصورة شاملة أو جزئية الى تمزيق السلامة الاقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة أو الاضرار بهذه السلامة الاقليمية أو الوحدة السياسية".

١٧ - وقال إن نهاية القرن العشرين تشهد قيام دول بالغة التباين من حيث تاريخها وتكوينها ومساحتها، وإن عملية حل المنازعات المتعلقة بمصالح الجماعات التي تشكلها قد حددها في الواقع مسبقا ميثاق الأمم المتحدة الذي حدد تقرير المصير في سياق العلاقات الدولية الودية ومبدأ مساواة الشعوب في الحقوق. وأضاف أن اعتماد الإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد جعل من مبدأ تقرير المصير حقا لهذه الشعوب، كما وضعت الأمم المتحدة قائمة بالأقاليم التي لم يمارس سكانها هذا الحق بعد وعهدت الى لجنة الـ ٢٤ بمهمة التطبيق السريع لهذا الاعلان. ويوجد حاليا لحسن الحظ عدد قليل جدا من الأقاليم والشعوب لم يتسن له بعد ممارسة هذا الحق.

١٨ - وقال إنه يجب على الدول المستقلة التي تضم سكانا متعددي الإثنيات والديانات العمل على تشجيع تمتع هؤلاء السكان بهويتهم وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الوطنية. إن هذه الدول هي التي يقع على عاتقها، لا على أي جهاز خارجي، تحديد درجة الاستقلال الذاتي الواجب منحه لمختلف الفئات الموجودة لديها. وذكّر بأن الأمين العام قد حذر من المبالغة في تجزئة الدول الى جماعات إثنية أو دينية أو لغوية لأن من شأنه أن يزيد من صعوبة تحقيق السلم والأمن والرفاهه للجميع. وأكد ممثل الهند أنه يتعين على المجتمع الدولي تشجيع التسامح والتعددية والتعايش بين مختلف المقومات الثقافية والإثنية في إطار حضارة مشتركة.

١٩ - السيدة دي زيل (ترينيداد وتوباغو): تكلمت باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الكاريبي فذكرت بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد وافقت بالاجماع في حزيران/يونيه ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان على أن يعهد الى المجتمع الدولي بمهمة تتسم بأولوية قصوى وهي القضاء السريع والتام على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهة الأجانب والتعصب. ومن الضروري على عتبة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري تنشيط العمل الجماعي لبلوغ هذا الهدف وانعاش دور الأمم المتحدة في هذا المجال عن طريق اعتماد أنشطة واقعية في برنامج العمل المقترح بالنسبة للعقد الثالث. ويجب فضلا عن ذلك ايجاد نهج تجديدية وبرغماتية لتنفيذ هذا البرنامج. إن هذه الأنشطة يجب أن ترمي الى الحد من التوترات في داخل المجتمعات وزيادة مشاركة الجميع، بغض النظر عن العنصر أو الدين أو الإثنية أو الجنس، في جميع جوانب حياة مجتمعاتهم. إن تعيين مقرر خاص

(السيدة دي زيل، ترينيداد وتوباغو)

عام ١٩٩٣ يكلف بدراسة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المرتبط بها ينبغي أن يسهم في هذا العمل اذا ما حصل على المساعدة اللازمة والتعاون غير المتحفظ.

٢٠ - وقالت إن علينا أن نتذكر في حين يتداول المسؤولون حول أسباب التوترات العرقية والإثنية أن هناك العديد من الأبرياء يروحون ضحايا هذه القضية الدنيئة الوهمية ألا وهي التفوق العنصري والإثني المزعوم. إن مصير هؤلاء الأبرياء هو الذي يجب أن يظل ماثلا في الأذهان عند وضع برنامج عمل العقد الثالث.

٢١ - إن دول الاتحاد الكاريبي توافق على غالبية التوصيات التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره المعنون مشروع برنامج العمل العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (A/48/423) وبخاصة الرأي القائل بتكريس هذا العقد لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الإثني. وترى هذه الدول أيضا أن مقترحات الأمين العام الرامية الى تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ودراسات وبخاصة حلقة عمل

حول دور وسائط الإعلام في نشر الآراء العنصرية وفي مكافحة هذه الظاهرة، تعد كلها مقترحات مفيدة، وإن كان يتعين علينا ألا نتوقع الكثير من هذا النهج النظري.

٢٢ - وفي الوقت الذي بدأت فيه الحكومات والشعوب التي تمثلها في التساؤل عما اذا كانت لديها الوسائل والرغبة في دفع الثمن وبخاصة من أبنائها للمشاركة النشطة في عمليات صون السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العالم، يجب أن تخصص المنظمة مزيدا من الطاقة البناءة من الموارد المالية والبشرية للعمل الاجتماعي والانساني. إن الدول الأعضاء يجب أن تبرهن على مزيد من التصميم في مجال الاستثمار المستقبلي وبخاصة عن طريق مساعدة البلدان النامية على السيطرة بصورة أفضل على الأسباب العميقة للتوترات والمنازعات العنصرية والإثنية التي تعاني منها. ويجب أيضا المساهمة دون تحفظ في وضع المعدات والوسائل التربوية اللازمة لتطوير التعليم المناهض للعنصرية في المرحلة الابتدائية والثانوية وتدريب المدرسين لهذا الغرض.

٢٣ - وقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي توافق أيضا على اقتراح الأمين العام بشأن المشروع الرائد للوساطة والتفاوض بين الطوائف الرامي الى منع المنازعات الإثنية. وترى دول الكاريبي أن هذا المشروع من شأنه الحد من التوترات العنصرية والإثنية عن طريق الوساطة والتفاوض اذا ما طلبت الحكومة المعنية ذلك. وفي هذا الصدد فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي توافق أيضا على التدابير التي

(السيدة دي زيل، ترينيداد وتوباغو)

اتخذتها لجنة القضاء على التمييز العنصري لاستحداث تدابير الانذار المبكر والتدابير العاجلة بغية منع انتهاكات الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. بيد أن هذه الدول ترى أن التدابير الوقائية يجب أن تحترم مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإنها لا توافق على اعتماد تدابير ترمي الى تخويل أجهزة خبراء حقوق الانسان الحق في عرض الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان على مجلس الأمن مع تقديم التوصيات المناسبة. وقالت إنه توجد منذ زمن طويل اجراءات مناسبة لابلاغ مجلس الأمن بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. وفضلا عن ذلك فإن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يجب عليها سنويا تقديم تقرير الى الجمعية العامة تضمنه مقترحاتها وتوصياتها بعد النظر في التقارير والمعلومات الواردة اليها من الدول الأطراف. ولذلك فإنه من غير المستصوب أن تنظر لجنة القضاء على التمييز العنصري في دورتها لعام ١٩٩٤ في مشاريع الاجراءات الرامية الى تيسير تقديم توصياتها الى مجلس الأمن. ويجب الحرص على عدم اخضاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الأمن ولا مجلس الأمن على قمة منظومة الأمم المتحدة وهو ما قد يتعارض مع روح الميثاق ولا يشجع بالضرورة ديمقراطية اتخاذ القرارات في المنظمة.

٢٤ - إن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يتعين عليها الاضطلاع بمهام ضخمة والاتحاد الكاريبي يود الاشادة بالعمل القيم الذي تضطلع به وبالقرار الذي اتخذ بإدراج أنشطتها في ميزانية الأمم المتحدة. إن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي قد صدقت بالفعل على هذا القرار الهام الذي اتخذته الجمعية العامة والاتحاد يحث الدول الأخرى بشدة الآن على القيام بمثل هذا الاجراء.

٢٥ - ومن المعترف به أيضا بدرجة كبيرة أن اعتماد تشريعات وطنية تناهض العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الاثني لا يعد ضمانا كافيا ضد هذا الخطر. وفضلا عن ذلك فإن الغاء حكومة الأقلية البيضاء لأهم قوانين الفصل العنصري لا يحمي في حد ذاته غالبية السكان من الآثار الضارة لهذا النظام الخطير الذي يحكم جميع جوانب الحياة في جنوب افريقيا.

٢٦ - وفيما يتعلق بالبند ١٠٨ (أ) من جدول الأعمال فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي تشيد بتسمية مقرر خاص معني بمراقبة إزالة الفصل العنصري والانتقال الى الديمقراطية في جنوب افريقيا وإن كانت تلاحظ أن ولايته المحدودة لن تسمح له بايجاد حل واقعي لأوجه عدم المساواة الخطيرة الموجودة بين السكان البيض الذين يشكلون الأقلية والسكان الملونين الذين يشكلون الغالبية في هذا البلد والتي تضر باستقرار ورخاء ورفاه جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري.

(السيدة دي زيل، ترينيداد وتوباغو)

٢٧ - إن جنوب افريقيا سوف تحتاج بعد الغاء الجزاءات الاقتصادية في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الى استثمارات والى مساعدة تقنية ضخمة. وقد أوصى الأمين العام في تقريره بشأن مشروع برنامج العمل للعقد الثالث بتنظيم تدريب حول حقوق الانسان من أجل الشرطة والجيش والشرطة والمهن القضائية وكذلك إعادة النظر في النظام التعليمي. إن هذه التدابير غير كافية ويجب أن تستكمل عن طريق عمل أكثر واقعية يتصدى لأوجه عدم التكافؤ الخطيرة في جميع القطاعات.

٢٨ - إن اتحاد دول البحر الكاريبي يوافق على موقف اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية المعنية بالجنوب الافريقي لصالح إقامة أو إعادة علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا عقب تشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية التي سوف تتمخض عنها انتخابات ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

٢٩ - وذكرت المتحدثة باسم الاتحاد الكاريبي بأن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان المعقود عام ١٩٩٣ قد وصف رفض الحق في تقرير المصير بأنه انتهاك لحقوق الانسان وأكد أن إعمال هذا الحق لا يجب أن يفسر بوصفه تشجيعا لأعمال تضر بالسلامة الاقليمية أو بالوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة. إن الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي ترى أنه يجب على الأمم المتحدة النظر بحذر بالغ في أية اقتراحات ترمي الى تعديل الحالات المنصوص عليها عام ١٩٦٠ في قرار الجمعية العامة ٤١/١٥ (د - ١٥) لتعريف الحق في تقرير المصير. إن الطابع المميز لحالات مختلف المجتمعات في العالم يستبعد اعتماد اطار غير مرن للنظر بطريقة مرضية في تطلعات جميع الشعوب الى تقرير المصير. إن اللجنة الثالثة يجب أن تحدد ما اذا كان أي شكل جديد تتم التوصية به لإعمال هذا الحق من حقوق الانسان لن يؤدي الى الاضرار بمصالح الكيانات التي ما زالت ترد في قائمة الأقاليم الخاضعة للوصاية وغير المستقلة. إن الاتحاد الكاريبي سوف يتابع عن كثب تطور هذه المسألة الهامة بالنسبة لاقليمه في مجموعه.

٣٠ - الرئيس: أبلغ الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات المتعلقة بالبندين ١٠٧ و ١٠٨ (أ) من جدول الأعمال قد تأجل حتى الساعة ١٣/٠٠ من يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٣١ - السيد عبد الله (تونس): تكلم في اطار البند ١٠٧ من جدول الأعمال فلاحظ أن تطور الحالة سواء في جنوب افريقيا أو بالنسبة للقضية الفلسطينية يحمل على التفاؤل. وأشاد في هذا الصدد بأوجه التقدم المحرزة في جنوب افريقيا نحو اقامة مجتمع موحد وغير عنصري كما يدل على ذلك العمل على انشاء مجلس تنفيذي انتقالي والانتخابات الديمقراطية الأولى التي ستجري في نيسان/أبريل ١٩٩٤ . إن تونس

(السيد عبد الله، تونس)

التي اشتركت بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط تشيد بالخطوة التاريخية التي قطعتها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية باعتمادهما اعلان المبادئ. وأعرب من جديد عن أمله في أن تؤدي العملية التي بدأت الى تسوية عادلة ودائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك التوصيات ذات الصلة التي أعربت عنها الجمعية العامة .

٣٢ - بيد أن هذا التقدم الملحوظ لا يجب أن يخفي ظهور أشكال جديدة من العنصرية مثل الطريقة الدنيئة التي يتم بها التطهير الاثني في البوسنة والهرسك. ان وفد تونس يحث مرة أخرى المجتمع الدولي على التصدي بصورة عاجلة للعدوان الذي يمارس ضد المسلمين في البوسنة. إن التردد وعدم المبالاة إزاء هذه المأساة الانسانية يشجعان الاستمرار في جريمة التطهير المشار اليها.

٣٣ - كما أن العنصرية تتضح أيضا في الأعمال التي تتسم بكراهية الأجانب وبالتعصب ضد الفئات الضعيفة مثل العمال المهاجرين. وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء تزايد المعاملات السيئة التي يتعرض لها العمال ولذلك فإنه يكرر النداء الذي وجهه الى بلدان الاستقبال حتى تعمل جاهدة على احتواء مظاهر التوترات العنصرية والقضاء على أسبابها. إن هذه البلدان يجب أن تعزز الأحكام الخاصة بمنع الأعمال التي تتسم بالطابع العنصري وبالحث على الحقد بغية حماية هؤلاء العمال وتشجيع روح التسامح. إن البلدان التي تستقبل العمال يجب أيضا أن تعمل على تنظيم حالة المهاجرين عن طريق الحفاظ على كرامتهم ومصالحهم وحقوقهم المكتسبة. إن وفد تونس يشير في هذا الصدد الى أن القيود الادارية وعمليات الطرد لن تؤدي الى حل مشكلة الهجرة. إن أفضل طريقة للسيطرة على تدفقات المهاجرين تتمثل في دعم التنمية في بلدانهم الأصلية عن طريق تكثيف وتنويع الاستثمارات وضمان وصول منتجات هذه البلدان الى الأسواق الخارجية. لقد دافع رئيس الجمهورية التونسية من هذه الزاوية عن نهج التنمية المشتركة لصالح الطرفين. كما أعرب عن رأي مماثل خلال فصل الصيف أمام البرلمان الأوروبي ستراسبورغ عندما أعرب من جديد عن اقتراحه الرامي الى اعتماد ميثاق بين بلدان الاستقبال والبلدان الأصلية للوافدين من شمال افريقيا الى أوروبا.

٣٤ - وقال ممثل تونس إنه يؤيد قرار لجنة حقوق الانسان بتعيين مقرر خاص يكلف بدراسة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المرتبط بها.

(السيدة عبدالله، تونس)

٣٥ - وقال إن تونس توافق فضلا عن ذلك على مشروع عقد الأمم المتحدة الثالث الذي سوف يكرس للاتجاهات الجديدة للتعصب وكراهية الأجانب وذلك إزاء عدم التوصل الى نتائج ذات قيمة في العقدين السابقين.

٣٦ - ومضى قائلا إن الوفد التونسي على يقين بأن العمل الدولي يجب أن تواكبه الارادة الوطنية للقضاء على الظاهرة العنصرية. إن بلده يعلق في هذا الصدد أهمية كبرى على التعليم بوصفه وسيلة لتعليم الفرد مبادئ المساواة وعدم التمييز ولاحظ مع الارتياح أن مشروع برنامج العقد الثالث يركز على دور التعليم في مكافحة العنصرية.

٣٧ - واختتم كلمته قائلا إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان قد نص صراحة في اعلان فيينا على أن القضاء على العنصرية بجميع أبعادها يعد الهدف الأساسي للمجتمع الدولي ولبرنامج عالمي لتشجيع حقوق الانسان.

٣٨ - السيدة راؤلينا (مدغشقر): قالت إن العقدين الماضيين لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري قد تمخضا عن نتائج طيبة من غير شك وإن كنا ما زلنا نشاهد ظهور أشكال جديدة من العنصرية تستهدف العمال المهاجرين واللاجئين والأقليات الاثنية. إن انتشار هذه الظاهرة تقتضي، خلال العقد الثالث، ممارسة التفكير والاضطلاع بعمل تربوي وتعليمي وتدريبي. إن الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والاقليمية والمنظمات غير الحكومية يجب أن تعمل على تضافر قواها ومضاعفة جهودها لهذا الغرض.

٣٩ - إن انشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والغاء الجزاءات الاقتصادية الدولية التي كانت مفروضة على جنوب افريقيا الذي طالب به رئيس المؤتمر الوطني الافريقي في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ أمام اللجنة الخاصة لمكافحة العنصرية قد أدى الى اتجاه جنوب افريقيا نحو الانتخابات المقرر عقدها في نيسان/أبريل ١٩٩٤ والتي سوف تسمح لهذا البلد المتحد الديمقراطي وغير العنصري بأن يتخذ شكله الفعلي حتى وإن كانت الفترة الانتقالية تتسم بالصعوبة كما تدل على ذلك أعمال العنف التي ارتكبت مؤخرا والتي يدينها وفدها. إن مدغشقر تهنئ في هذا الصدد رئيس جمهورية جنوب افريقيا ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي اللذين حصلا على جائزة نوبل للسلام.

(السيدة راؤلينا، مدغشقر)

٤٠ - وإزاء تصاعد العنف العنصري والاثني في العديد من أنحاء العالم فإن وفدها يوافق على القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الانسان لتسمية مقرر خاص يكلف بدراسة الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب المرتبط بها. وقالت إنها تشيد بالقرار الذي اتخذ بانشاء محكمة دولية تكلف بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني التي ترتكب على أراضي يوغوسلافيا السابقة.

٤١ - وأكدت جدوى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وكذلك اللجنة المكلفة بمراقبة تطبيقها فقالت إن وفدها يشعر بالارتياح لأن الأمين العام قد اتخذ وفقا لقرار الجمعية العامة ١١١/٤٧ التدابير اللازمة لاستقطاع نفقات اللجنة من ميزانية الأمم المتحدة .

٤٢ - وأشادت أيضا بتوقيع الاتفاق في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين دولة اسرائيل ومنظمة تحرير فلسطين الذي يعد تقدما بالغا في البحث عن حل سياسي شامل في الشرق الأوسط.

٤٣ - وقالت إن وفدها يؤكد من جديد أهمية التطبيق العالمي لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير وهو شرط أساسي للتمتع الكامل بجميع حقوق الانسان. وأشادت بالمقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة لنوعية تقريره وللتوصيات ذات الصلة التي تضمنها هذا التقرير (A/48/385).

٤٤ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن من الضروري استرعاء الانتباه الى ظهور أنماط جديدة تفتقت عنها أدمغة الرافضين لمبدئية وقدسية وشرعية حق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي والسيطرة الاستعمارية بتقرير مصيرها بنفسها. فبعد عقود من التعسف والظلم والاحتلال ونكران حقوق هذه الشعوب من جانب المستعمر والمحتل أصبحنا نشهد الآن ولادة جيل جديد من المفاهيم السياسية القانونية البديلة لممارسة حق الشعوب بتقرير المصير. فتارة يقال بضرورة اعتبار الاستقلال الذاتي شكلا من أشكال إعمال حق تقرير المصير وطورا نتوقف مشدوهين أمام طرح عجيب يصفق له الكثيرون ويقضي بمنح شعب مناضل منة التمتع بترتيبات مؤقتة لحكم ذاتي قيد التجربة ريثما ينضج هذا الشعب وتتضح امكانياته في التجاوب مع اللقاح القسري الذي يسعى الاحتلال الاسرائيلي الى تطعيمه به.

(السيد الجعفري، الجمهورية العربية السورية)

٤٥ - وقال إن ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير هي أسمى التجارب البشرية ولا يمكن لأحد أن يغفر للآخرين مهما كانت تبريراتهم منمقة، التعامل مع قضايا الشعوب المصيرية من منطلق النظام الدولي الجديد. وقال إن بلده يخشى في ظل هذه الظروف أن تتطاول ذراع التغيير على الثوابت القانونية للشرعية الدولية وتحولها إلى مجرد تراث من مخلفات الحرب الباردة التي اختارها البعض سبيلا لمجابهة الكثير من الدول في العالم الثالث.

٤٦ - وقال إن إخضاع حق تقرير المصير لتفسيرات انتقائية يفقد هذا الحق قيمته القانونية والأخلاقية ومن هنا تأتي المخاوف المشروعة للدول من سياسة المكيالين في معرض القضاء على التمييز العنصري والعدوان والاحتلال ويلاحظ أن التغيرات الدولية الجديدة قد أدت إلى ظهور بؤر توتر جديدة أيضا دون التوصل إلى حل الأزمات القديمة رغم بعض بوادر التفاؤل هنا وهناك واضاف قائلا إن بلده يؤمن بأن منطق الحياة يتجه دوما وحتما نحو الأفضل رغم ما يعتريه من ركود في بعض المراحل ولكنه في الوقت نفسه يتابع بقلق هيمنة مفهوم الحلول الوسط الذي يضع المعتدي والضحية على مستوى واحد ويبدو أن الإصرار على تطبيق هذا المفهوم هو أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء ما أشار إليه الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة من ازدياد كبير في الجهدين السياسي والمالي للأمم المتحدة لحل مشاكل العالم.

٤٧ - ومضى قائلا إن الجمعية العامة قد دأبت على اتخاذ قرارات واضحة تبرز رفض الأمم المتحدة لأية مبررات تعوق ممارسة الشعوب لحق تقرير المصير فالقرار رقم ٨٢/٤٧ يطلب إلى جميع الدول أن تنفذ تنفيذا كاملا وأمينا جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن ممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية لحقها في تقرير المصير والاستقلال ويؤكد من جديد شرعية كفاح الشعوب بجميع أشكاله وبجميع الوسائل المتاحة في سبيل تحقيق الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والفصل العنصري والاحتلال الأجنبي.

٤٨ - إن حق الشعوب في تقرير المصير هو أساس سائر الحقوق الأخرى وهو كذلك حق غير قابل للتصرف ولا يجوز تحويله وهو دائم لا يزول بالتقادم ويدخل في صميم وجود الدولة وحقوقها وواجباتها ويدعم هذا الحق حق كل شعب في الدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية. إن مروجي مفاهيم مثل "السيادة المحدودة" أو "السيادة المشروطة" أو "السيادة المنقوصة" يعملون على حقن القانون الدولي والقانون الإنساني بجرعة من التشريعات المخالفة لطبيعة العلاقات الدولية كما يحاولون تجاهل سريان مبدأي تقرير المصير والاحترام التام لسيادة الدول في حقل العلاقات الدولية.

(السيد الجعفري، الجمهورية العربيـــــة السوريـــــة)

٤٩ - لقد أشار الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/48/423 بشأن برنامج عمل العقد الثالث لمكافحـــة العنصرية إلى التدابير الهادفة إلى القضاء التام علـــى الفصل العنصري ودعـم إقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية؛ وقال إن وفده يؤيد هذه التدابير ويوافق على تعريـف الأمين العـــام لغايات وأهداف العقد الثالث كما يلاحظ مع الارتياح الربط الموضوعي الوارد فـي التقرير بين العنصرية والتمييز العنصري من جهة والتعصب والتمييز الإثني وأشكال العنصرية المعاصرة وكراهية الأجانب والعمال المهاجرين واللاجئين من جهة ثانية.

٥٠ - وأضاف قائلا إن أشكال عدم التسامح والاستبعاد والاضطهاد لم تعد قاصرة على جنوب افريقيا. وقال إن من سوء حظ الإنسانية جمعاء أن عدوى التعالي العرقي والديني والثقافي قد انتشرت فوق مساحـة جغرافيـة واسعـة من العالـم كمـا تكاثـر عـدد الشعـوب "المختارة" أكثر مما مضى وهو الأمـر الـذي يستدعـي الإشـارة إلـى مخاطـره فـي التقاريـر اللاحقـة التـي سـوف توضـع بشـأن هذا الموضوع.

٥١ - وقال إن الشرق الأوسط ما زال يتلمس طريقه للخروج من نفق العدوان والحرب بغية بناء السلام العادل والشامل وتحقيق أماني شعوبه بالاستقرار والازدهار. ولقد أرسى المجتمع الدولي منذ عقود أسس التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي عندما اتخذ القرارات العديدة الواحد تلو الآخر حتى بلغ عددها المئات ولم توافق إسرائيل إلا على تنفيذ نصف قرار منها فقط وهـو القـرار ١٨١ (١٩٤٧) المتعلـق بتقسيم فلسطين، كما أنها لم تنفذ سوى النصف المتعلق بإنشاء دولة إسرائيل وتجاهلت الباقي المتعلق بالأراضي الفلسطينية التي كانت تنوي ضمها في يوم من الأيام. واستمر مسلسل التوسع والغطرسة الإسرائيليين يوما بعد يوم حتى بلغ مستوى استفزازيا من إنكار حقوق الآخرين لم يعد بالإمكان السكوت عنه. وعندما عقد مؤتمر مدريد للسلام ذهب الجميع إلى طاولة المفاوضات على أسس واضحة وهي قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ إعادة الأرض العربية المحتلة مقابل السلام وبعد مضي سنتين على بدء المفاوضات التي لم تحرز أي تقدم جوهري عمدت إسرائيل إلى إيهام الناس بأن الشرق الأوسط قد تحول بجرة قلم إلى واحة من السلام والازدهار وأن الاحتلال الإسرائيلي قد زال وأن الأراضي الفلسطينية واللبنانية والأردنية والسورية قد عادت لأصحابها الشرعيين وذهب الإيهام إلى حد طرح مشاريع سياحية واقتصادية وإنمائية مشتركة في المنطقة ذات أرقام ونفقات فلكية في حين ظل السلام مجرد وهم لا غير.

(السيد الجعفري، الجمهورية العربية السورية)

٥٢ - وأضاف قائلا إن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يشاد على أراض محتلة ولا على حقوق مغتصبة ولا يمكن للسلام أن يكون منقوصا أو مقيدا أو غير عادل. كما أن السلام الحق يحتاج إلى شمولية الحل على كافة الجبهات والجرأة في تحطيم قانون الغاب الذي لا يرحم أحدا مهما طال الزمن. ولقد أكدت الأطراف العربية أكثر من مرة تفاعلها الإيجابي مع مبادرات السلام وأعربت عن ضرورة بلورة الزخم الناجم عن مؤتمر مدريد باتفاقات سلام شمولية وعادلة تضمن حقوق جميع الأطراف وبخاصة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه فوق ترابه الوطني وحق الدول العربية في استعادة أراضيها المحتلة. وقال إن بلده سوف يواصل العمل مع الدولتين الراعيتين لعملية السلام للمساهمة بجدية في التوصل إلى إقامة السلام الحقيقي المنشود السلام الكامل وليس أنصاف الحلول أو أرباعها.

٥٣ - وقال إن المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان قد اعتمد عددا من التوصيات المتعلقة بالعنصرية والتمييز العنصري. وفضلا عن ذلك فإن الأمم المتحدة قد وضعت العديد من الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري واستئصال جزور هذه الآفة. بيد أن من الملاحظ على الرغم من جميع هذه الجهود وفي العديد من أنحاء العالم أن هناك فجوة متزايدة بين القول والعمل. وفضلا عن ذلك فإن من المشاهد الآن عبر القشور أن هناك أنماطا مخجلة من العنصرية والتمييز العنصري والتخلف الأخلاقي ينبغي على مرتكبيها وكل من يحميهم في العالم المتحضر الشعور بالخجل إزائها.

٥٤ - واختتم كلمته قائلا إنه يخطئ من يعتقد أن المفاهيم الهمجية الجديدة مثل "التطهير العرقي" أو "التطهير الديني" وليدة الفراغ. إنها استمرار "للتطهير الثقافي والفكري" الذي تشنه كتلة حضارية ضد الكتل الحضارية الأخرى منذ زمن طويل. فالاستعباد والاستلاب الفكري والهيمنة الإعلامية قد تمخضت كلها عن الحقد والكراهية وإنكار وجود الآخرين وحقوقهم.

٥٥ - السيد مارويامـا (اليابان): قال إن من المهم أن تعتمد اللجنة نهجا واقعيا وبنّاء يأخذ في الاعتبار كما لاحظ ذلك وكيل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان في بيانه الأولي التغيرات العميقة التي حدثت في العالم في مجال العنصرية والتمييز العنصري والحق في تقرير المصير. وقال إنه يتبين مثل وكيل الأمين العام العلاقة بين العنصرية والتمييز العنصري من ناحية واحترام حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي من ناحية أخرى وان بلده يرى أن مركز حقوق الإنسان يجب أن يواصل تنسيق العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال والذي سوف يضفي عليه إعلان العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري زخما جديدا. إن اليابان قد أعربت بشكل عام عن حماس ضئيل فيما يتعلق بإعلان السنوات أو العقود حول هذا الموضوع أو ذاك لأن هذه المظاهر لا يمكن أن تفيد إلا إذا واكبتها وسائل

(السيد مارو ياما، اليابان)

واقعية لبلوغ أهدافها. ورغم أن العقد الثاني قد أوشك على الانتهاء فإن بعض عناصر برنامج العمل لم تنفَّذ بعد. وينبغي تفادي تكرار الأخطاء ذاتها خلال العقد الثالث وتركيز هذا العقد على الاحتياجات الناجمة عن التحولات التي يشهدها العالم. إن وفد اليابان يشيد بالاقتراحات المتضمَّنة في تقرير الأمين العام (A/48/423) ويرى أنه قد يكون من المفيد تعديل عنوان العقد الثالث بحيث يركز على أهداف محددة، ويوافق على توصيات الأمين العام المتعلقة بتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ برنامج العقد. ويرى ممثل اليابان أنه يتعين إجراء استعراض متعمق لبرنامج العمل في نصف المدة وأنه قد يكون من المفيد أيضا من هذا المنطلق إجراء استعراضات سنوية كما اقترح ذلك الأمين العام في تقريره.

٥٦ - وقال إن وفده يؤيد، إزاء تعدد الأشكال المعاصرة للتعصب وكراهية الأجانب، الرأي القائل بتجميع البرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في هذا المجال. وينبغي فضلا عن ذلك تكثيف الاتصالات وتوثيقها بين الهيئات التي تعنى بنفس المسائل.

٥٧ - وقال إنه لا يمكن الاضطلاع بأي عمل على النحو الأمثل دون الحصول على الدعم المالي اللازم. ووفد اليابان يرى بالتالي إزاء المهام المتزايدة الواقعة على عاتق مركز حقوق الإنسان أن هذا الأخير يجب أن يحصل على المزيد من الموارد.

٥٨ - وقال إن التغيرات التي تجري حاليا في جنوب افريقيا والشرق الأوسط وكمبوديا وغيرها من أنحاء العالم تبشر بمزيد من الديمقراطية. بيد أنه يجب إزالة العقبات التي ما زالت قائمة وأن يبرهن المجتمع الدولي على مزيد من التضامن في الجهود التي يبذلها.

٥٩ - وأردف قائلا إن وفده يؤيد دون تحفظ العمل الرامي إلى إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية والإسراع في عملية التفاوض المتعددة الأطراف. ويحث وفده جميع الأطراف في جنوب افريقيا على ضمان الانتقال السليم نحو الديمقراطية. واليابان من جانبها سوف تظل تقدم الدعم للقضاء على الفصل العنصري وغيره من أشكال التمييز العنصري وبخاصة عن طريق تقديم مساعدة لضحايا العنصرية ذات الطابع المؤسسي.

٦٠ - وأعرب عن ارتياح وفده لإعلان المبادئ المتعلقة بالترتيبات المرحلية للاستقلال الذاتي الذي أصدرته إسرائيل ومنظمة تحرير فلسطين وأعرب عن أمله في أن يؤدي هذا الاتفاق سريعا ودون أية

(السيد مارو ياما، اليابان)

عراقيل إلى سلام حقيقي ودائم. والحكومة اليابانية تنوي من جانبها أن تقدم الى الفلسطينيين خلال العامين القادمين مساعدة تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار.

٦١ - وإزاء المنازعات العديدة الناجمة عن الرغبة في تقرير المصير فإن وفد اليابان يؤكد أن الحق في تقرير المصير والدفاع عن مجموعة إثنية معينة لا يبرران العنف مطلقا ويجب وضع حد لعمليات التطهير الإثني وغيرها من أشكال العنف التي ترتكَب باسم هذا المبدأ.

٦٢ - وقال إن اللجنة الثالثة يجب أن توجه أعمالها بحيث تسهم في إيجاد حل بناء لهذا النوع من النزاع. واسترعى انتباه أعضاء اللجنة إلى مذكرة رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري الواردة في التقرير A/48/18 وقال إن وفد اليابان يرجو أن تتخذ الجمعية العامة في هذه الدورة القرار قيد النظر الذي يأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت في العالم وأن تعتمد اللجنة الثالثة انطلاقا من نفس هذا المفهوم قرارات أخرى بشأن مختلف المواضيع المعروضة عليها وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥